العلاقات الاقتصادية العراقية _الإيرانية بين أسس التعاون ومحدداته

م. د. فايق حسن

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

الملخص

ان عملية ربط الاقتصاد الوطني مع الاقتصاديات البلدان الاخرى ،من خلال التبادل التجاري وتبادل المصالح والمنافع المشتركة فمع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات ، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده ،واتسع نطاق التبادل ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية : من حيث ان الدول لا تنتج سائر السلع التي تحتاجها فضل عن ان التجارة الخارجية تقوم على توافر المزايا في الاقتصادات المختلفة . وعليه فأن التجارة تعني توسيع دائرة العلاقات والمصالح مع دول العالم الاخرى .

Abstract

The process of linking the national economy with the economies of other countries, through trade and exchange of mutual interests and benefits With the emergence of specialization and division of labor between individuals and groups, economy is starting to exchange imposes his presence, and expanded exchanges to include all sectors of the economy: in terms of states that do not produce other goods preferred need for foreign trade based on the availability of benefits in different economies. Accordingly, the mean expansion of trade relations and interests with other countries in the world

المقدمة :

تحتل العلاقات الاقتصادية اهمية كبيرة في حياةالمجتمعات كونها منفذاً لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية . وقد اقترن النمو الاقتصادي بنمو العلاقات الاقتصادية فهي تعبر عن الرفاهية الاقتصادية وتمثل عملية ربط الاقتصاد الوطني مع الاقتصاديات البلدان الاخرى ،من خلال التبادل التجاري وتبادل المصالح والمنافع المشتركة فمع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الافراد والجماعات ، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده ،واتسع نطاق التبادل ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية : من حيث ان الدول لا تنتج سائر السلع التي تحتاجها فضل عن ان التجارة الخارجية تقوم على توافر المزايا في الاقتصادات المختلفة .وعليه فأن التجارة تعني توسيع دائرة العلاقات والمصالح مع دول العالم الاخرى .

وعلى هذا الاساس انطلق العراق الى ارساء اسس تعاون اقتصادي مع دول الجوار منطلقاً منها الى فضاء اقتصادي عالمي اكثر رحابة . خاصة وان صانع القرار العراقي قد ورث بعد عام ٢٠٠٣ اقتصادياً مفرغاً يعاني المديونية ويعتمد المساعدات الخارجية فالواقع الاقتصادي غير متوازن ،وجميع قطاعات الاقتصاد تعاني من حالة الضعف والتشويه وانخفاض كفاءة الاداء. لذا سيركز بحثنا على علاقات العراق الاقتصادية الاقليمية وتحديداً مع ايران. منطلقتين من أهمية البحث: **ان كلا الدولتين تقعان في محيط جغرافي ذو أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية فليس في العالم منطقة اكثر اهمية من الشرق الاوسط .** ورغم الاهمية التي يحتلها العراق فأن تأريخه السياسي يظهر لنا بوضوح ان الفرص الضائعة في تطوره كثيرة: بسب اعتماده سياسات بعيدة عن العقلانية والرشاد. من هنا نجد ان هناك جهداً حقيقياً بذل بعد العام ٢٠٠٣ في الوصول الى انجع الوسائل لإعادة بناء العراق بالاعتماد على عوائد النفط .وعلى هذا الاساس فان علاقات العراق الاقتصادية قد اتسمت بالحراك السريع خاصة مع دول الجوار الجغرافي وبضمنها ايران.وهنا يظهر لنا هدف البحث :في بيان كيفية سعي كل من العراق وايران الى تقديم عوامل الالتقاء للمصالح المشتركة، وابراز

عناصر التقارب لدى كلٍ منهما. في عالم اضحت المصلح الاقتصادية فيه تلعب الدورالمحوري في تحديد اولويات واهتمامات الدول. وقد انعكست هذه الحقيقة في اسس التعاون الاقتصادي بين العراق وايران.

اولاً اسس التعاون الاقتصادي:

ان تطور العلاقات العراقية – الايرانية ، يمكن في رغبته الطرفين بناء علاقات اكثر تكاملاً عبر عنها كلا الطرفين العراقي على لسان رئيس وزراءه اثناء زيارته لايران . والطرف الايراني على لسان اكثر من مسؤول مثل رفسنجاني الذي وصف علاقة العراق بأيران ((بأنها نواة سوق اسلامية مشتركة ، يؤكد هذه الرغبة تقارب ديني وجغرافي خاصة وان كلا الطرفين اعضاء في اوبك ويمتلكان موارد تؤهلهما لتعاون مشترك افضل للمستقبل))[١] . واشار رفسنجاني الى ان العوامل المشتركة بين البلدين من ثقافية ودينية وعرقية وتاريخية قد مكنت الشعبين من تعميق تعاونهما وتوثيق روابطهما .[٢] لذا نجد تعدد قطاعات التعاون بين البلدين من تبادل السلع والخدمات مروراً بالسياحة والتعاون في مجال الوقود والطاقة الكهربائية .

حيث يستورد العراق سنوياً من ايران ((٨٥٠)) ميغاواط من الطاقة مقابل نصف مليار سنوياً . اما على الصعيد السياحي فهناك مالايقل عن ((٢)) مليون زائر سنوياً يتنقلان بين العراق وايران . فضلاً عن حجم تبادل تجاري بلغ في عام ٢٠٠٩ (٧)مليار دولار.[٣] في اطار تصريح السفير الايراني الجديد في العراق حسن دنائي مؤكداً رغبة الطرفين برفع معدلات التبادل التجاري وقد اشار الى ان بلاده تقوم بسد حاجة العراق من الكثير من السلع والبضائع وتزود بكميات من الوقود والطاقة وعبر عن رغبة بلاده في رفع معدلات التبادل التجاري وفتح افاق جديدة للتعاون . وقد جاء هذا التعبير اقراراً للاتفاق بين البلدين وسعيهما الى رفع معدل التبدل تجاري بينهما ليصل الى ((١٠)) مليارات دولار، وهذه الرغبة اكدها رئيس الوزراء العراقي في زيارته لإيران في عام ٢٠٠٩ وهي الرابعة من نوعها [٤].

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده داناي بعد لقائه برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حيث قال : "ان اللقاء مع رئيس الحكومة كان مثمرا، وان اهم اهداف الزيارة للعراق هي الاتفاق على بناء السدود والمجمعات السكنية وتطوير العلاقات المصرفية، ومد انبوب نفط من مدينة البصرة وايصاله الى مصفى عابدان في ايران، و سيتم تكرير النفط ومن ثم يعاد بمشتقاته الى العراق ".

وكشف داناي عن اتفاق جرى بين العراق وايران بشأن القطاع الكهربائي ، حيث اتفق الطرفان على ان تغذي ايران، العراق بألف ميكاواط ، ولفت الى ان المبلغ الاجمالي للتبادل التجاري بين البلدين للسنة الماضية بلغ ٢،٨ مليار دولار ، متوقعا ان يصل المبلغ العام المقبل الى(٤) مليارات دولار، موضحا ان عدد الوافدين من العراق الى ايران وصل في العام الماضي الى مليون زائر .[٥]

ووقد اشاد الجانب الايراني بالدعم المقدم من قبل رئيس الوزراء العراقي لعمل الهيئة العليا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران، لافتا الى انه اجرى لقاءات ناجحة ومثمرة مع عدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين في قطاعات النفط والكهرباء والاعمار والتجارة.

وأكد الجانب الايراني دعم بلاده للحكومة العراقية ومساندتها في تحقيق الامن والاستقرار وتنفيذ مشاريع البناء والاعمار والاستثمار.[٦]

واضاف نائب الرئيس الايراني : " سيتم انشاء ثلاث مناطق تجارية حرة في الشيب وزرباطية وباجمان في المستقبل القريب " ، مؤكدا نية طهران بتطوير برنامج السكك الحديدية لأجل ربط العراق بإيران وبدول شرق آسيا وبالبحر الابيض المتوسط .[٧]

وفي الوقت ذاته فقد شدد رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقاءه نائب الرئيس الايراني عن استعداد الحكومة العراقية لتوفير الحماية الامنية اللازمة لجميع الشركات الاستثمارية التي تشارك في اعادة بناء واعمار البلاد .

حيث نقل التلفزيون الايراني عن نائب الرئيس الايراني ((برفيز داوودي)) "ان التعاون سيتطور في مجالات الطاقة او التجارة واعادة الاعمار " . فضلاً عن رغبة الطرفان تنسيق سياساتهما النفطية حتى

يكونان قوى ضاغطة تستطيع التحكم بسياسات اوبك ، ومن جهة اخرى تحاول ايران تغطية العجز الحاصل لدى العراق من المشتقات النفطية . حيث اعلن ((معتصم اكرم)) وكيل وزارة النفط العراقي في 7/5/2010 " ان ايران والعراق اتفقا على تطوير الابار النفطية المشتركة بين البلدين ". كما اتفقا على انشاء مشروع خط انابيب البصرة – عبادان . لتصدير ((150)) الف برميل يومياً من الخام من مدينة البصرة الى مصفات عبادان الايرانية عن طريق خط انابيب مزدوج ، وفي المقابل ترسل ايران : البانزين ، وزيت الغاز والكيروسين الى العراق . حيث تم توقيع العقد في24/6/2005 غير ان العقد لم يطبق واتفقا على تفعيله مرة اخرى عام 2010 . أعلن نائب الرئيس الإيرانى - الذى زار العراق مؤخراً - أن كلا من بلاده والعراق اتفقتا على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٢٠ مليار دولار في المستقبل القريب.[٨] ونقلت قناة (برس تى فى) الإيرانية عن نائب الرئيس الايراني قوله " إن بلاده توافق على زيادة حجم التبادل التجارى مع العراق، والذى من المتوقع أن يصل إلى عشرة مليارات دولار بنهاية العام الجارى، و٢٠ مليار دولار فى المستقبل " .وأشار رحيمى إلى أن المسئولين فى البلدين أجروا مباحثات هادفة وبناءة من أجل تعزيز التعاون المشترك بينهما .[٩]

وقد وقع كل من رحيمى ورئيس الوزراء العراقى نورى المالكى على ست مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون بين البلدين فى عدة قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والصحة والثقافة.اما على صعيد اعادة الاعمار فهناك ((140)) شركة ايرانة تعمل لدى العراق بمختلف الاختصاصات ، فضلاً عن ان ايران وعدة في عام 2010 تقديم قرض للعراق يصل قيمته مليار دولار .

وقد جاء هذا التعاون الاقتصادي متكاملاً مع جهد سياسي وامني عبر عنه كلا الطرفين من خلال توقيع عدة اتفاقيات تنص تعزيز التعاون المشترك ، وتشكيل لجان مشتركة للتنسيق العسكري وضبط الحدود بين الطرفين . هناك حقيقة اساسية تتضح بنأً على معطيات الواقع الاقليمي والدولي لايران فهي لاترغب بالتقارب من تركيا بسبب الخلافات بين جنرالاتها وايات اللله في طهران ، اما افغانستان

فمستقبلها غير واضح ،لذا فالتقارب مع العراق اصبح رغبة ومطلب ملح بالنسبة الى ايران .اذا اضفنا الى هذه المعطيات تحليل يرتبط بطبيعة على اوربا والولايات المتحدة بأيران يصبح تفسير السلوك الايراني حيال العراق اكثر وضوحاً : فالولايات المتحدة الامريكية تنظر الى ايران على انها بلد زاخر بالثروات يحكمه نظام غريب لانجد له مثيل في العالم .الامر الذي جعل الولايات المتحدة تتعامل مع ايران بحذر " فما من حركة اسلامية معرضة استطاعت ان تقود ثورة ناجحة كالثروة الايرانية ومن ثم تؤسس نظاماً سياسياً وطنياً ". لذا نجد ان الولايات المتحدة تعلن بأستمرار ان هذا النظام يشكل تهديداً مهماً للعالم الخارجي، وثمة شكوك عميقة ماتزال تساور واشنطن وطهران . اما اوربا فأن علاقتها بايران ليست بأفضل حالاً من الولايات المتحدة : ومع ان كلا الطرفين يرتبطان بعلاقات اقتصادية وسياسية فاعلة الى حد معقول . هذا الامر جعل ايران تفتقد الى شركاء حميمين .[١٠] في واقع الامر ان العزلة الدولية التي فرضت على ايران مثلت عاملاً مهما في تفسير سلوكها السياسي الداعم للعراق ، حيث ترى غالبية القوى السياسية للاخير في النموذج الايراني نموذج حكم ناجح بفضل تمسكه بمبادئ الاسلام وتعاليمه ،وهذا المتغير يفسر اعلاقات بين العراق وايران بوضوح اكبر اذا علمنا ان الغالبية النيابية في البرلمان التي انبثقت عنها الحكومة الحالية تنتمي للتيار الاسلامي . فضلاً عن ان حاجة العراق الى ايران ترتبط بتهيئة ظروف الاستقرار والتفاهم بين القوى السياسية التي ، والحصول على دعم ايران لتحقيق استقرار امني اكبر في العراق يقلل من الاعتماد على الولايات المتحددة ، وبالتالي يضعف فرص تواجدها في العراق .غير ان هذه المعطيات فضلاً عن الجهد والرغبة بالتعاون بين الطرفين تحددها عدة معوقات مهمة . ينبغي على الطرفين التعامل معها بذكاء للحد من تأثيرها في التعاون بين البلدين .

ثانياً المحددات:

ترتبط هذه المحددات بمعطيات الواقع الاقليمي والدولي لكلا الطرفين، حيث ان العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران تمر بفترة تجربة ،وهذه التجربة ستحدد نتائجها على اساس القدرة في تجاوز المحددات وتغليب عناصر التعاون .اذ ان القدرة على التعاطي مع معطيات هذه التجربة هي التي سترسم معالم العلاقات بين الطرفين ممثلة انطلاقة جديدة لمرحلة مغايرة تماماً للمراحل السابقة من تاريخ العلاقات بين الطرفين ، واهم هذه المحددات هي:

١- كلا البلدين يعدان من البلدان النامية وعلى الرغم من أهمية التجارة الخارجية بين المجمعات كونها تمثل منفذاً لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية . الا انها بنفس الوقت مرأة الاقتصاد لانها عاكسة لانتاج القطاعات الاخرى .[١١] واذا كان الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر متخلف فأن مرأة التجارة الخارجية تظهر لنا ان الاقتصاد الايراني ليس اكثر تقدماً من الاقتصاد العراقي لذا هو عاجز عن تلبية جزء كبير من احتياجات العراق لاعادة الاعمار . وهذا يشكل معوق كبير امام رغبة ايران برفع معدل التبادل التجاري مع العراق الى ((10)) مليار دولار .

٢- الايرانيون ارهقهم اقتصاد ريعي يستعصي على الانتعاش لذا فتجارتهم الخارجية تمتاز بانخفاض المرونة ومحدودية التبادل.

٣- المشاكل الحدودية والابار النفطية ((15)) في منطقة الطيب التابعة لمحافظ ميسان فضلاً عن مشاكل شط العرب وهي امور مهمة تلقي بضلالها على صانع القرار العراقي وتحد من توجهات العراق نحو توسيع التعاون الاقتصادي مع ايران .[١٢]

٤- الاتهامات الامريكية لايران بأنها تدعم المجاميع المسلحة في العراق . لذا نجد حكومة المالكي تخطو بحذر في علاقاتها مع ايران اخذة بنظر الاعتبار تحقيق توازن في علاقات العراق الاقليمية .[١٣]

٥- فقدان النموذج الامني المشترك النابع من الارادة المشتركة، هذا الفقدان سوف يؤدي الى الاستمرار بالتدخلات من الجانب

الايراني وفقدان الثقة بين الطرفين. الامر الذي يدفع بالعلاقات بين الطرفين بعيداً عن اهداف السياسة الخارجية لايران في المرحلة الحالية الهادفة الى التعاون والمشاركة مع دول المنطقة خاصة العراق الذي اشرنا الى اهميته بالنسبة الى ايران ، وذلك لضمان الامن (الجماعي) والتغلب على عقدة التواجد الامريكي في الخليج والعراق.

٦- البرنامج النووي الايراني الذي يمثل عنصر قلق بالنسبة الى العراق الامر الذي من الممكن ان يدفع بالأخير نحو اقامة علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، وسواء اكانت هذه العلاقات ستشتمل صراحة على توفير ضمانات امنية ام لا.

٧- الاختلافات الكبيرة بسبب القطع المتكرر لمصبات مياه الانهار التي تنبع من ايران وتصب في العراق.

٨- سعي العراق الى تحقيق توازن في علاقاته التجارة وعدم الانكشاف بدرجة كبيرة على شركاؤه التجاريون . خاصة وان استيرادات العراق قد بلغت في عام 2009 ((40)) مليار دولار سنوياً تسهم الدول الاقليمية بنسبة ((50%)) من تجارة العراق الخارجية التي تميل الى الجانب الاستهلاكي ، لذا يعتمد العراق على دول قريبة لتخفيض التكلفة ، كما ان التحويل المالي اسهل ، واكبر الشركاء التجاريين للعراق هي تركيا ((15)) مليار اما ايران وسوريا والاردن فهم متقاربون تتراوح معدلات التبادل التجاري بين 4-5 مليار دولار سنوياً.[١٤]

و من هنا فأن سياسات الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر لاتبتعد كثيراً عن سياسات الاقتصاد النامي فالواقع الاقتصادي غير متوازن وجميع القطاعات تعاني من حالة الضعف والتشويه وانخفاض كفاءة الاداء .

مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران

لقد ضمنا مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين مجموعة من التوصيات العلمية التي نأمل ان تضع الاسس الموضوعية لعلاقات اقتصادية اكثر حداثة وفائدة للعراق خاصة في علاقته مع ايران وأهم هذه التوصيات هي :

١_سعي العراق في اطار الوقت المتاح الى حل جميع الملفات العالقة بينه وبين ايران براعية من المؤسسة الدولية ،حتى لاتكون هناك معوقات على المدى البعيد تحد من فاعلية التعاون بين العراق وايران.ووجود المؤسسة الدولية يعتبر شرط وذلك لان التجربة اثبتت عدم التزام الطرفين بالاتفاقيات الثنائية،لذا الامر يتطلب اتفاقيات ترعاها المؤسسة الدولية.

٢_سعي العراق الى تفعيل شراكته التجارية مع شركاء تجارين يستطيعون ان يوفروا السلع التي يستوردها العراق من ايران وان تشعر ايران بوجود هؤلاء الشركاء حتى يكون الموقف التفاوضي مع ايران اكثر قوة.

٣_ سعي العراق الى وضع بروتوكول تجاري مع ايران يكون على مستويين الاول يرتبط بالقطاع العام والثاني بالقطاع الخاص،حيث يضمن هذا البروتوكول تسهيلات متبادلة من الطرفين على كافة المستويات وان يكون هذا البروتكول حزمة واحدة حتى يتمكن العراق من وضع تسهيلات للجوانب التي يمتلك فيها ميزة تنافسية اكبر من ايران ،وفي الوقت ذاته يستطيع استثمار الحصار المالي المفروض على ايران للحصول على تسهيلات اكبر في الجوانب المالية التي سيقدم لايران خدمات مالية وتسهلات اقتصادية تعجز اي دولة اخرى عن تقديمها لها.

٤_مراعات الاعتبارت السياسية التي من شأنها ان تفضي الى تعاون اكثر فاعلية بين العراق وايران والتركيز على جوانب التعامل التي لاتثير حفيضة المجتمع الدولي، وتضمن حسن الجوار فالعلاقات السياسية تبنى على المصالح الاقتصادية وغياب المصلحة سيجعل اساس العلاقات واهن ومعرض للانهيار.

ان مراعات الشروط الموضوعية سابقة الذكر واستثمارها في اطار البيئة الدولية الراهنة ستمنح العراق فرص تجارية كبرى يستطيع توضيفها في تعامله مع ايران لتحقيق مكاسب اقتصادية.فاذا اردنا توصيف البيئة الدولية والاقليمية للوقوف على خارطة التحالفات الايرانية فالواقع يشير الى الاتي:تمتلك ايران حلفاء اساسيين استطاعة الحفاض على تحالفاتها معهم لاكثر من خمسة عقود وهم "سوريا،حزب الله في لبنان" يضاف لهم انصار ايران في الخليج العربي التي تعتمد على البعد المذهبي في ادارة علاقتها بهم وهم"(الشيعة) في المنطقة الشرقية،(شيعة) البحرين،(وشيعة) عمان" .[١٥]اما العراق فلازالت علاقتها به غير محددة مثلما هي مع سوريا وهذا يمنح العراق فرصة لان يرسم هو طبيعة العلاقة ويحدد ابعادها فالحليف التقليدي سوريا على وشك الانهيار والمجتمع الدولي سائر في عقوباته على ايران.اي ان ايران ستحتاج الى حليف سياسي جديد ورئة اقتصادية تتنفس عبرها لادارة علاقاتها بالعالم الخارجي،وهذا يمنح العراق موقف تفاوضي قوي يزيد على ذلك امتلاك العراق لصمام امان دولي هو اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

٥ـ ان تحقيق التعاون على المدى المتوسط والبعيد بين العراق وايران يكمن في مزيد من التعرف على الاخر والتصحيح التدريجي للانطباعات والآراء الضيقة والانتقائية ،وتبني تطلعات شاملة .

٦ـــ لقد كان المعنى السياسي للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي على ايران هو اجبار الاخيرة على النظر الى علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة واوربا كحزمة متكاملة ، ومنع ايران من الانتقاء كما تشاء ،في حين ان البديل امام ايران هو العراق ليكون رئتها الاقتصادية . بذلك يستطيع العراق تجاوز الاثار السلبية للعقوبات التي فرضت على ايران . ان فكرة اعتماد الولايات المتحدة واوربا على حزمة من العقوبات السياسية والاقتصادية التي يراها مناسبة حيال ايران ، في مواجهة مجموعة اخرى من قيم ومواقف سياسية مغايرة تخص دولاً في الشرق الاوسط (اسرائيل) تحديداً ، هي فكرة غير واقعية وتعتمد

التفكير ذي البعد الواحد ، وبالتالي فقد يبدو من غير المرجح استنباط معيار امريكي اوربي قائم على اساس جغرافي للسلوك السياسي الايراني الخارجي . فالواقع ان جميع الدول المتعاملة مع ايران سيكون لها نصيب من هذه الاثار بأستثناء العراق للاسباب التي حددها البحث .

الخاتمة

يمكن القول ان العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران شهدت تطورات هامة تدفع بأتجاه تنمية تلك العلاقات في ضل توافر ارادة سياسية لدى الطرفين لتنمية هذه العلاقة . تكمل هذه الارادة حاجة ايران الى شريك تثق به ويخرجها من العزلة التي فرضت عليها دولياً بسبب برنامجها النووي لذا فأن حيوية هذه العلاقة اصبحت ضرورة لايران اكثر منها الى العراق ، دون التغاضي عن حاجة العراق للمياه القادمة من ايران كمخرج لتقليل الضغوط التركية على العراق . اما كون ايران ستمثل منفذ استراتيجي لتصدير النفط العراقي فهو امر غير مجدي اقتصادياً على المدى القريب والمتوسط ،فايران ستعاني من عقوبات اقتصادية تحد من طاقاتها التصديرية للنفط الامر الذي سيجعل منها تبحث عن منافذ اخرى لتصدير النفط. فضلاً عن العلاقة بين البلدين قد اخذت بعداً استراتيجياً فايران كانت ولازالت من اكثر الدول التي قدمت الدعم للتجربة السياسية ونظامها الوليد منذ الايام الاولى لتأسيس هذا النظام الامر الذي جعل التعاون بن البلدين حيويا لتجاوز تركت الماضي الذي اخذ بعدا صراعياً بين البلدين ،خاصة وان كلا البلدين يدركان ان البعد المصلحي من التقارب بين البلدين سيفضي الى تنمية التعاون ويوسع هامش المكاسب المتوقعة للبلدين وعلى هذا الاساس فأن معطيات الواقع تشير الى ان مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين سيأخذ طبيعة التعاون اكثر من التنافس او الصراع وهذا يدخل في الاطار ثوابت العلاقات الدولية التي اعتمدها العراق بعد العام ٢٠٠٣.

الهوامش والمراجع

[١] www.irq.com, شباط٢٠٠٩

[٢] . راجع ويلفريد بوختا : من يحكم ايران بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، ط١(ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٣) ص ـص ٢٥ـ٣٠.

[3] www.cosit.gov.iq2010

[٤] النشرة الاحصائية لورزارة التخطيط والتعاون الانمائي

[٥] www.brs.com,2009

[٦] محمد علي بطيحي:ايران والعلاقات الدولية التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج،(الخليج تحديات المستقبل،ط١، ابوظبي ، مركز الامارت للدراست والبحوث الاستر اتيجية،٢٠٠٥) ص ـص ١٧٣ـ١٧٥.

[٧] www.irq.com,2005, ايار

[٨] www.cosit.gov.iq2010.

[٩] www.brs.tv.com,2005 ايار

[١٠] جيفري كمب:تأثير البرنامج النوويالايراني في امن الخليج،(في كتابالخليج تحديات المستقبل)،مصدر سبق ذكره،ص٢٥٣.

[١١] بسام الحجار:العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط١،بيروت،٢٠٠٣،ص١٣.

[١٢] انظر: عبد الله الشايجي :الوضع الامني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي (النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية ،ط١، ابوظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٨)ص ــ ص١١٩ ١٢٥.

[١٣] عبد الله الشايجي ، نفس المصدر السابق ،١٢٢ .

[١٤] البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية السنوية،٢٠١٠.

[١٥] محمد سريع القلم تصورات القوة وتعدد المصالح : تصورات القوة وتعدد المصالح : السياسة الامنية الاقليمية لايران (من النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره) ص ــ ص ١١٥ ـ١١٦.